ورثة ورثت الاول ومناسبة الاصطلاحي اللغوي ظاهرة اذ التوريث
فتارة يموت من ورثة الاول ميت فقط وتارة يموت الكل وفي الثاني
تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فهذه اربعة احوال
اقتصر عليها المصنف منها على واحد فقال واثنيت من ورثة الاول
ميت اخر بقي الحاوي هو الميت الثاني قبل القسمة لتركة الميت
الاول ولم يمكن اختصار فصحح الحساب للمسئلة الاولى
واعرف سهمه اي الميت الثاني مسئلة اخرى تانيث اي صحح للميت
الثاني مسئلة كما قدمني التفصيل فيما قدما في باب الحساب من تاصيل
المسئلة وتصحيحها فاذا عرفت مصح الثانية وسهام الميت
الثاني من المسئلة الاولى فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلته
فلا يخلو من ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته
واما ان توافقها واما ان تباينها فان انقسمت عليها فاضرب وتصح المناسخة
مما صحت منه الاولى واركن سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى
ليست عليها اي على مسئلة الثاني تنقسم فان وافقها فارجع الى
الوفق اي مسئلة الثاني بهذا اي بالرجوع للوفق في الموافق قد
حكم اي حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر في الموافقة
بقوله وانظر ايها الفاضل في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني
السهام ومسئلته كما سلفناه فان وافقت مسئلة الميت الثاني
السهاما اي سهامه فخذ وفقها اي وفق المسئلة الثانية
تماما فهو قايم مقامها فقوله هذه بية جملة دعائية معترضة
بين الفعل ومفعوله واضرب به اي الوفق المذكور اواضرب
جميعها اي المسئلة الثانية في سهام بيته الاولى ان لم يكن بينهما
اي بين المسئلة الثانية وسهام الميت الثاني من الاولى موافقة

بل كان بينهما تباين فقط كما قدمت في تصحيح المسايل في
النظر بين السهام والرؤس انه لا يتاتى المماثلة ولا المداخلة لانه ذا الثانية هنا كالرؤس الثاني هناك وقد علمت
الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني
على مسئلته اوموفقتها او مباينتها مما قررت به كلام
المصنف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية او وفقها في
الاولى فما بلغ فمنه تصح المناسخة الجامعة للاولى
والثانية فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الميت
الاول والثاني فمن له شيء من الاولى اخذ منه مضروبا في كل الثانية
عند التباين اوفي وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الاولى في جميع المسئلة الثالثة يضرب
عند التباين اوفي وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله واسهم المسئلة الاخرى وهي الثانية ففي السهام
للميت الثاني من المسئلة الاولى تضرب ان لم يكن
بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بان كانت
المباينة اوفي وفقها تمام ان كانت بينهما موافقة
فما حصل من الضرب الثاني في كل من الحالتين فهو حصة
ذلك الوارث في الثانية التي ضربت سهامه في تلك
السهام اوفي وفقها من مصح المناسخة واذا ورث
شخص من ميتين فاجمع ما لهما والاختيار لصحة
المناسخة بان تجتمع حصص الوارثة فاذا ساوى مجموعها